

تقرير

حراك بريطانيا تجاه اليمن: البحث عن دور يوقف «التآكل»

نجاح المفاوضات، وأن لندن تعترف بالحركة كمكون من مكونات الشعب اليمني، مستحق للعب دور في البلاد بما يتناسب مع حجمه التمثيلي. غير أن البريطانيين، في الوقت الذي كانوا فيه يبعثون برسائل تودد إلى صنعاء، كان مندوبهم في الأمم المتحدة يرفع مشروع قرار متشدد ومنحاز إلى مجلس الأمن يدين إيران لـ«انتهاكها حظر توريد الأسلحة إلى اليمن». وفيما أسقط «فيتو» روسي الأسبوع الماضي مشروع القرار البريطاني، تبنت لندن موقف واشنطن من الموضوع، من خلال تشديد المندوب البريطاني في الأمم المتحدة، ماثيو رابكوفت، على عدم تجاهل بلاده خطر الصواريخ الباليستية التي تطلق من اليمن على السعودية.

تدرج صنعاء أنه لا انفكاك بين لندن وكل من الرياض وأبو ظبي بقيادة واشنطن، وأن تلك العواصم الأربع تقود بشكل مشترك الدفة السياسية والعسكرية في ما يسمى «الرباعية اليمنية» التي تجتمع شهرياً لتحديد السياسات المتعلقة بالحرب على اليمن، وأن محرك بريطانيا الأساسي هو شعورها بتآكل دورها في عهد دونالد ترامب، الذي تفرد بإدارته بكل الملفات الخارجية من دون الأخذ بعين الاعتبار وجهة نظر الحلفاء، بما فيهم المملكة المتحدة. كذلك، تسعى لندن إلى التحلل من الضغوط المتزايدة على دورها في الحرب على اليمن، والظهور بمظهر الحريص على حقوق الإنسان اليمني، بعد ارتفاع منسوب الاحتجاج على تورطها في جرائم الحرب المرتكبة في هذا البلد.



الارات مبيعات الاسلحة البريطانية للسعودية احتجاجات سياسيين وحقوقيين

في المقابل، لا يبدو أن واشنطن، صاحبة الكلمة الفصل في العدوان، قد وصلت إلى اقتناع بتوافر موجبات وقف الحرب، والتي تعني بالدرجة الأولى تحقق الأهداف التي من أجلها خيضت هذه الحرب. في هذا السياق، يؤكد مطلعون على سير الحراك السياسي أن الولايات المتحدة لا تولي العمل على الحل السياسي أي اهتمام، وهي تغلق نوافذ الحوار التي يمكن أن تؤدي إلى تفاهات مشتركة بين الأطراف اليمنيين أو بين اليمن والسعودية. ويضيف هؤلاء أن كل ما يعني الإدارة الأميركية في اليمن راهناً خطوطها الحمراء على المستوى الاستراتيجي، والعمود الفقري في نهجها المحدد لخطواتها المقبلة، والمتمثل في وقف إطلاق الصواريخ

في المقابل، لا يبدو أن واشنطن، صاحبة الكلمة الفصل في العدوان، قد وصلت إلى اقتناع بتوافر موجبات وقف الحرب، والتي تعني بالدرجة الأولى تحقق الأهداف التي من أجلها خيضت هذه الحرب. في هذا السياق، يؤكد مطلعون على سير الحراك السياسي أن الولايات المتحدة لا تولي العمل على الحل السياسي أي اهتمام، وهي تغلق نوافذ الحوار التي يمكن أن تؤدي إلى تفاهات مشتركة بين الأطراف اليمنيين أو بين اليمن والسعودية. ويضيف هؤلاء أن كل ما يعني الإدارة الأميركية في اليمن راهناً خطوطها الحمراء على المستوى الاستراتيجي، والعمود الفقري في نهجها المحدد لخطواتها المقبلة، والمتمثل في وقف إطلاق الصواريخ

لقمان عبد الله

بالتوازي مع الإعلان عن تعيين مبعوث أممي جديد إلى اليمن، هو البريطاني مارتن غريفيث، الذي بدأ ممارسة عمله مطلع شهر آذار/ مارس الحالي، سُجّلت حركة نشطة للدبلوماسية البريطانية في المنطقة، أوحى بأن لندن تجري مفاوضات وراء الكواليس بين الأطراف المتنازعين. حراك يؤكد مطلعون حصوله فعلاً، عبر اتصالات أجرتها بريطانيا بهؤلاء الأطراف، مستفيدة من العاصمة العمانية مسقط كمنصة لإيصال رسائلها، الهادفة إلى الإمساك بخيوط اللعبة التفاوضية. لكن محاولاتها الرامية إلى ممارسة تأثير أكبر في منطقة الخليج لم تؤد إلى منحها تفويضاً من القوى الفاعلة والمؤثرة، سواء في صنعاء أو الرياض أو واشنطن.

لا تمتلك لندن الدافع الأخلاقي والمعنوي الذي يؤهلها لقيادة المفاوضات والبحث عن مخرج سياسية ترضي الأطراف كافة، إذ إن المملكة المتحدة هي إحدى الدول المشاركة والفاعلة في الحرب على اليمن، ليس فقط من خلال تزويد النظام السعودي بالأسلحة والذخائر التي زاد معدل توريدها عما كان عليه قبيل الحرب بنسبة 41% (بلغ ميزان الصفقات التسلحية في الأعوام الثلاثة الماضية أكثر من 6 مليارات جنيه استرليني)، بل من خلال مشاركة خبراء وفنيين من شركات خاصة مرخصة من الحكومة البريطانية في عمليات «التحالف»، وكذلك التجني الكامل للموقف السعودي في المحافل الدولية.

الأزمة الخليجية

مبعوثا تيلرسون يحطان في مصر... والكويت تواصل تنشيط وساطتها

الأزمة. إذ، وبالتزامن مع زيارات الوزير الكويتي، عزد وزير الدولة الإماراتي للشؤون الخارجية، أنور قرقاش، على موقع «تويتر»، معتبراً أن «فشل السياسة القطرية في حل أزمة الدوحة يعود لمقاربة اعتمدت الهجوم على دول المقاطعة والإساءة إليها، بدلاً من أن تركز على معالجة تفكيك الأزمة وتداعياتها على قطر». موقف استدعى رداً من قبل مدير المكتب الإعلامي في وزارة الخارجية القطرية، أحمد بن سعيد الرميحي، الذي قال إنه «لا توجد تداعيات إلا في خيال دول الحصار»، مذكراً بقول أمير قطر «(إننا) لا نخشى مقاطعة هذه الدول لنا، فنحن بألف خير من دونها».

هذا التراشق جاء عقب بث قناة «الجزيرة» تحقيقاً يتهم السعودية والإمارات والبحرين ومصر بدعم محاولة انقلابية في قطر عام 1996 ليؤججه. وفيما بادر مؤيدو الدوحة من سياسيين وإعلاميين، من بينهم النائب الكويتي السابق ناصر الدويلة، إلى الاحتفاء بالتحقيق واعتباره دليلاً على حقيقة «من يتنامر على من»، عدم مناوئو النظام القطري إلى التشنيع على «قطر 96»، واتهام معديه بتشويه الحقائق. ومن بين هؤلاء أحد أفراد العائلة الحاكمة في قطر - المعارضين لـ«نظام الحمدين» والذين تتصفقهم دول المقاطعة - المدعو فهد بن عبد الله آل ثاني، الذي نشرها في صفحته «تصريحاً للقضاء القطري» بجزئ المتهمين بالمحاولة الانقلابية من تهمة «التخابر والسعي لدى دولة أجنبية».

(الأخبار)

برسالة خطية إلى رئيس الإمارات، خليفة بن زايد، سلمه إياها، مساء أمس، نائب وزير شؤون الديوان الأميري الكويتي، محمد العبد الله المبارك الصباح، وأشارت وكالة الأنباء الإماراتية الرسمية إلى أن الرسالة «تتعلق بالعلاقات الأخوية بين البلدين»، من دون التطرق إلى تفاصيلها. وجاء تسليم هذه الرسالة بعد ساعات من تسلم أمير قطر رسالة مماثلة من الصباح، تطرقت، وفقاً لما أوردته وكالة الأنباء الكويتية الرسمية، إلى «العلاقات الأخوية الوطيدة التي تربط البلدين والشعبين الشقيقين». وكان الصباح، بعث، أول من أمس، برسالتين خطيتين آخرين إلى كل من الملك السعودي، سلمان بن عبد العزيز، وملك البحرين، حمد بن عيسى. وتعدت تلك الرسائل، التي بلغ عددها أربعاً في يومين، أول تنشيط للجهود الكويتية على خط الأزمة، منذ فترة سبات طويلة دخلتها وساطة الكويت في هذا الإطار.

إلا أن عملية التنشيط هذه لم تنعكس تهادئة في الخطاب السياسي والإعلامي بين طرفي

الخارجية المصري، سامح شكري، بعد إجرائهما لقاءات في كل من الكويت وقطر. وقالت وزارة الخارجية المصرية، في بيان، إن زيني أعرب خلال اللقاء عن «أمله في التوصل إلى حل مرض لجميع الأطراف خلال المرحلة المقبلة»، ناقلة عنه تأكيد «حرص الولايات المتحدة على التوصل مع جميع الأطراف، وسعيها بالتنسيق مع الكويت إلى تقديم حلول لتجاوز الأزمة». من جهته، شدد شكري على أن الحوار مشروط بـ«تنفيذ الدوحة لكافة التزاماتها في مكافحة الإرهاب»، مضيفاً أن «العبد الرئيسي يقع على قطر لإثبات حسن النوايا، وهم ما لم يحدث إلى الآن على الرغم من محاولات عدة أطراف إقليمية ودولية حل الأزمة».

وكان المبعوثان الأميركيان التقياً، في وقت متأخر من أول من أمس، أمير قطر، تميم بن حمد آل ثاني، واستعرضا معه، وفقاً لما ذكرته وكالة الأنباء القطرية الرسمية، «العلاقات الاستراتيجية بين دول قطر والولايات المتحدة الأميركية وسبل دعمها، بالإضافة إلى تطورات الأحداث على الساحتين الإقليمية والدولية». وسبقت مباحثات زيني وليندركينغ في قطر محادثات أجريها في الكويت مع أمير البلاد، صباح الأحمد الجابر الصباح، ومسؤولين آخرين. وأعلن مجلس الوزراء الكويتي، أمس، أن تلك المحادثات تناولت «الخلاف الخليجي والجهود المبذولة لاحتوائه، إضافة إلى مناقشة الترتيبات الخاصة بالقمة الأميركية الخليجية المرتقبة في أيار/ مايو المقبل».

على خط مواز، بعث أمير الكويت

خط مبعوثاوزير الخارجية

الأميركي، ريكس تيلرسون.

إلى الخليج، يوم أمس، في

العاصمة المصرية، حيث

أجريا مباحثات لم تسفر عما

يشي بتحلله في مواقف

أطراف الأزمة. جاء ذلك في

وقت بعث فيه أمير الكويت

برسالتين خطيتين إلى رئيس

الإمارات وأمير قطر، بعد إرساله

اثنين آخرين إلى ملكية

السعودية والبحرين

واصل مبعوثا الإدارة الأميركية إلى المنطقة، الجنرال المتقاعد أنتوني زيني ونائب مساعد وزير الخارجية لشؤون الخليج تيم ليندركينغ، جولتهما على العواصم المعنية بالأزمة الخليجية، في وقت سُجّلت فيه حركة إضافية على خط وساطة الكويت التي استكمل أميرها البعث برسائله المكتوبة إلى بقية الزعماء الخليجيين. وعلى وقع تكشف المزيد من المعطيات بشأن الدور الإماراتي في تبلور موقف إدارة دونالد ترامب من الأزمة، تتابعت فصول الحرب الإعلامية بين عواصم المقاطعة وبين الدوحة، خصوصاً عقب نشر قناة «الجزيرة» تحقيقاً يتهم دول الخليج ومعها مصر بالاشتراك في محاولة الانقلاب على النظام في قطر عام 1996.

والتقى زيني وليندركينغ، أمس، وزير

الرئيس الإيراني من أن «الندامة ستحل بالجميع إذا انهار الاتفاق النووي»، وتأكيد في الوقت نفسه «أننا مستعدون لأي ظروف تتعارض مع وجهة نظرنا». سبقت ذلك تصريحات مماثلة أدلى بها أمين المجلس الأعلى للأمن القومي، علي شمخاني، أثناء اجتماعه بلوردريان، حيث رأى أن «مبادرة أوروبا في تقديم تنازلات أميركا من أجل بقاء الأخيرة في الاتفاق النووي سياسة خاطئة، ومثابة تأثر واستسلام أمام لعبة ترامب النفسية». وشدد شمخاني على ضرورة «إسراع الدول الأوروبية في تنفيذ تعهداتها بموجب الاتفاق»، داعياً فرنسا إلى «الإسراع في تذليل العقبات المتبقية أمام عملية التبادل المصرفي». دعوة قابلها لوردريان بالقول إنه «سيتم الإعلان قريباً عن سبل جديدة بغية إيجاد انفراجة جديدة في العلاقات المصرفية بين البلدين»، من دون إيضاح طبيعة هذه السبل، التي ووجهت سابقاتها بسوط أميركي أزهب المصارف الأوروبية الكبرى. وبشأن البرنامج الباليستي لفت المسؤول الإيراني إلى أن «القدرة الدفاعية الإيرانية لا تهدد أي بلد، وتعزيزها من دون التأثير بأي شيء هو من العناصر الأساسية لحاجات البلاد الأمنية».

وفي الاتجاه نفسه، أكد المتحدث باسم القوات المسلحة الإيرانية، العميد مسعود جزائري، تزامناً مع زيارة لوردريان، أنه «لا يحق للأجانب التدخل في القدرات الصاروخية الإيرانية»، مضيفاً أن «تعزيز هذه القدرات سيستمر دون توقف». باسم منظمة الطاقة الإيرانية، بهروز كمالوندي، جزم فيه أن «إيران لن تتراجع قيد أنملة عن برنامجها الصاروخي»، مهدداً بأنه «إذا انسحبت أميركا من الاتفاق... فبوسع إيران استئناف تخصيب اليورانيوم بنسبة 20% خلال أقل من 48 ساعة»، موضحاً أن «أجهزة الطرد المركزي التي تمتلكها إيران حالياً تعمل أسرع بـ24 ضعفاً من الأجهزة السابقة».

كلها مواقف وتصريحات تشي بأن إيران استعدت لمحاولات الضغط الأوروبية عليها بتشديد «حائط صد» متماسك، لا يستثنى أي ذريعة يمكن أن يتعلل بها حلفاء الإدارة الأميركية، بما في ذلك موقف طهران من الأزمة اليمنية، التي نبهت ظريف إلى أنهم (الأوروبيين) «إذا أرادوا استغلالها كوسيلة لإرضاء أميركا فبإمكانهم استخدام طريقتهم، ولكن إيران لن تدخل في هكذا الألعاب». وعليه، وبالنظر إلى ما آلت إليه زيارة لوردريان، يفترض أن تكون الرسالة الإيرانية قد بلغت أروقة الاتحاد الأوروبي، لتضع دوله ومعها بريطانيا أمام خيارين: إما ممانعة الضغوط الأميركية والبحث عن سبل بديلة لإنفاذ الاتفاق، وإما الاستمرار في مجاراتها مع ما يعنيه ذلك من بقاء «الحظر» على الاستثمارات التي كان تلك الدول تتطلع إلى إطلاقها في إيران.

(الأخبار)

لم تنعكس الرسائل الكويتية تهدئة في الخطاب السياسي والإعلامي

